جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
المقرر الدراسي: الفكر السياسي القديم والوسيط
استاذ المادة: م.م ايسر عويد محمد

المحاضرة السابعة:

المبحث الأول

افلاطون – الجمهورية

الجمهورية من الكتب التي تعز على التصنيف فهو يتناول كل جوانب فلسفة افلاطون ، كما أن مادته لم تترك شيئا من الحياة الانسانية إلا عالجته . هذا الكتاب لايتخصص في دراسة موضوع بذاته (كالسياسة أو الاقتصاد او النواحي السيكولوجية أو الاجتماعية المختلفة) وإنما يدرس جميع هذه الموضوعات إضافة إلى تعرضه لشؤون التعليم والفن والفلسفة والغيبيات ، وذلك لايمان أفلاطون بأن بحث الحياة الصالحة في دولة فاضلة الابد وان يشمل جميع جوانب الحياة . غير أن غزارة وتنوع الجوانب العلمية التي تضمنها كتاب (الجمهورية لاتحجب روعة الفكر السياسي لأفلاطون ، المتسم بالبساطة والتزام المنطق ، الذي تسيره فكرة أن **الفضيلة هي المعرفة** . لقد تمكن هذا الشعار من نفسيته تحت تأثير تجربته السياسية الشخصية الفاشلة ، وتبلور في إنشائه للأكاديمية التي **استهدفت غرس روح المعرفة الحقة باعتبارها القاعدة الفلسفية لفن الحكم . ان الافتراض القائل بأن الفضيلة هي المعرفة يدل ضمنا على ان ثمة نفعة موضوعية ترجى معرفته ، وانه يتيسر الاهتداء إليه فعلا بفضل الاستقصاء المنطقي وليس عن طريق الحدس او التخمين او الحظ** . والخير شيء حقيقي وحقيقته موضوعية اياً كان رأي الناس فيه ، وهو قابل للتحقيق لا لأن الناس يريدونه بل لأنه خير . بعبارة أخرى لا تعتبر الارادة الفردية في هذا الشأن إلا أمراً ثانوياً ، فما يريده الناس مرهون بمقدار مايرونه فيه من خير ، ولكن ليس الخير خيراً لمجرد أن الناس يريدونه . ويترتب على ذلك أن الرجل الذي تتوافر له المعرفة – فيلسوفاً أو معلماً او عالما – ينبغي أن يتمكن من الاستحواذ على سلطة نافذة في الحكومة ، **وان يكون مؤهله الوحيد لتلك السلطة هو تلك المعرفة . ان هذا المعتقد هو الذي يشكل كل شيء آخر في كتاب « الجمهورية**

، **وهو الذي دفع بأفلاطون إلى التضحية بكل مظهر من مظاهر الدولة لايمكن اخضاعه لمقتضيات الحكم المطلق المستنير** . للك كان محورافكار افلاطون دائما هي فكرة استاذه سقراط " **الفضيلة هي المعرفة** والمعرفة هي الفضيلة التي آمن بها أفلاطون وتبناها جاعلا منها الأساس الذي بني عليه أفكاره في النطاقين الفلسفي والسياسي حتى لم يعد بالإمكان الفصل بين هذين الفيلسوفين على المستوى الفكري لانطلاقهما من هذه الفكرة واستنادهما إليها من جهة ، ولأن أفلاطون من جهة ثانية وضع مؤلفاته في صورة محاورات كان سقراط المحاور والمتحدث الأول فيها، **ان تطبيق هذا المبدأ يعني أن تتركز السلطة في دولة افلاطون المقترحة بأيدي الفلاسفة اصحاب المعرفة الذين يدركون اسس المجتمع السياسي** ، وهذه الأسس هي :

١- معرفة الأعمال التي تتطلبها الدولة الفاضلة .

٢- معرفة الآثار الناجمة عن الوراثة والتدريب المهني ، وتوصل المواطنين إلى القيام بالاعباء التي تتطلبها منهم الدولة . **فأفلاطون ، إذن ، يؤمن أن أغلبية الشعب جاهلة ، وان الفئة التي تملك المعرفة التي تؤهلها للاضطلاع بأعباء الحكم ورعاية الشعب هي قليلة، هكذا آمن أفلاطون بأفضلية المعرفة وعدم تساوي حظوظ البشر منها ، فحظ الأغلبية الجهل وحظ القلة المعرفة ، لذلك فإن القلة العارفة يجب أن تحكم الكثرة الجاهلة لأن معرفة هذه القلة تؤهلها لتحمل أعباء الحكم ومسؤولياتها ، فالنظام الناجح هو الذي يجعل السلطات بيد هذه الفئة القليلة العدد مادام لديها من الحكمة والمعرفة ما يؤهلها للنهوض بالدولة ورفع مستواها** . ان كتاب الجمهورية بهذا الطرح الفكري يصبح **دراسة نقدية** لدولة المدينة كما كانت قائمة بالفعل ، وبكل ماراه افلاطون فيها من عيوب ملموسة . فقد **هاجم نظام الحكم الديمقراطي** (لان الشعب عاجز عن أن يحكم نفسه بنفسه) وهاجم رجال السياسة في أثينا لجهلهم وعدم كفايتهم ، وأعتبر النظام الديمقراطي مسؤولا عن هذه الجوانب السلبية لما استلزمه من تعدد الأحزاب ذات المصالح المتضاربة . **كذلك انتقد الارستقراطية،** فتضارب مصالح الاحزاب الأرستقراطية والأحزاب الديمقراطية كان حقيقة واقعة . فالأرستقراطيون كانوا يتطلعون إلى تأمين مصالحهم بشتى الوسائل حتى وان أدى ذلك إلى الاضرار بحقوق ومصالح الطبقات الأخرى . وعامة الناس (الفقراء) كانت تتطلع ، ايضاً نحو رفع مستوى معيشتها عن طريق فرض الضرائب على الطبقات المالكة الغنية.

ومما لاشك فيه أن النظام الديمقراطي يعجز تماما عن التوفيق بين هذه الرغبات المتعارضة ، ومن ثم يصبح الخلاف والانقسام الاجتماعي ظاهرة دائمة مما يؤدي إلى ضعف المجتمع ، ويهدد ، في النهاية بالقضاء عليه . هنا يقدم لنا افلاطون الحل فيقترح إلغاء الملكية للحكام وتعهد الدولة بتربيتهم سياسية بعيدة عن مغريات المال والملكية والأولاد كما سيتضح امامنا تباعاً. أن هذا المدخل يجعلنا نتساءل عن الكيفية التي يقدم بها افلاطون نشوء دولته المثالية ، ومفهوم العدالة ، واقع الملكية ، والتعليم ، اضافة إلى تصوراته بخصوص نظم الحكم وطبيعتها ، فلنتعرض لكل هذه الجوانب تباعاً.

اولا – نظرية نشوء الدولة عند افلاطون:

أن الغاية الشكلية التي ترمي ا اليها والجمهورية ، هي تحديد معنى كلمة عدالة ، لكن الحوار قد انتهى في مراحله الأولى فيها إلى نتيجة هي انه لما كان من الأيسر في كل شيء إن ينظر اليه مكبراً عن إن ينظر إليه مصغراً ، فالبحث فيما يجعل الدولة العادلة عادلة أجدى من البحث فيما يجعل الفرد العادل عادلا . ولما كان يتحتم أن تكون العدالة احدى صفات افضل دولة يمكن للخيال أن يتصورها ، نرى افلاطون يبدأ بتصوير تلك الدولة المثلى ، وبعدئذ يأخذ في تحليلها ليرى أي جوانب كمالها يمكن أن يسمى عدلاً.

والموضوع الأساسي الذي يعالجه افلاطون ، هنا ، هو الطبيعة العامة للدولة كنموذج معين للحكم . وليس فيما إذا كانت الدولة المثالية ممكنة التحقيق فعلا أم لا . فهو يحاول اظهار مايجب ان تكون عليه الدولة ، من حيث المبدأ ، فإن جاء الواقع بخلاف هذا المبدأ فلاحاجة لبحثه .

لقد فتح مذهب افلاطون ، القائل بوجوب أن يكون السياسي عالما يعرف مثال الخير ، المجال أمامه لنقد دولة المدينة السياسية ، وأمده بمنهج سار عليه وأفضى به إلى الدولة المثالية ، وانتقل به من هذا الباب مباشرة إلى تحليل الدولة النموذجية **فالدولة ، طبقا لدراساته المقارنة بين السياسي والصانع والعامل ، تنشأ نتيجة للحاجات البشرية التي لايمكن إشباعها إلا حين يكمل الناس بعضهم بعضا . فللناس حاجات متنوعة ولا يوجد من يستطيع العيش على اساس الاكتفاء الذاتي ، ومن ثم ، كان الزاما ان ينشد كل من الآخر العون والمبادلة . وأبسط الأمثلة على ذلك هو انتاج الطعام وتبادله وسائر اسباب العيش المادية الأخرى . فحيثما توجد جماعة يوجد نوع من اشباع الحاجات ومن تبادل الخدمات لتحقيق هذه الغاية . على أن مبدأ تبادل الخدمات هذا يتضمن مبدأ آخر هو مبدأ تقسيم والتخصص في القيام بالمهام . ذلك لان**

الحاجات إذا مااشبعت بطرق التبادل فان كل فرد لابد أن يتوافر لديه فائض من الحاجات التي يؤديها ، وان يتحقق لديه نقص ، كذلك ، في الحاجات التي يأخذها . من هنا تبدو ضرورة قيام نوع من التخصص : فينتج الفلاح من المحاصيل اكثر من حاجته في حين ينتج صانع الأحذية عددا منها يزيد على مايلبسه . فيكون من صالح كل منها ، تبعا لذلك ، ان للآخر ليكون كلاهما أوفر طعامة وأحسن كساء ، وذلك بفضل عملها معا بدلا من ان يوزع كل منها جهده لعمل كل مايحتاج اليه من أشياء . وتنشأ الدولة عند أفلاطون ، عموما ، نشاة إنسانية إرادية ، أساسها قدرات البشر المحدودة وحاجاتهم المتعددة المتنوعة مما يفرض عليهم الاجتماع والتعاون لتتضافر جهودهم وتتكامل أدوارهم في إطار نظام مجتمعي متوازن أساسه التخصص وتقسيم العمل الإنجاز الواجبات وتحقيق الأهداف . حيث يقدم كل فرد في هذا النظام المجتمعي التعاوني المتكامل ، أفضل ما لديه ليحصل من الآخرين على أفضل ما لديهم ، فيحصل الجميع على الأفضل من الجميع .

هكذا يمكن القول أن هذه الأفكار ، التي يطرحها افلاطون ، تقوم على حقيقتين أساسيتين : **أولاهما** أن الناس يختلفون في المواهب وبالتالي يؤدون بعض الأعمال بطريقة أحسن من غيرهم . **والحقيقة الثانية** إن المهارة تكتسب فقط عندما يكرس الناس انفسهم مقبلين على أداء العمل الذي يتفق مع إستعدادهم الطبيعي ، ومن هنا يتبين أن فكرة الفيلسوف الحاكم هي ليست بدعة وإن طلبه الحكم إنما يسوغه نفس المبدأ السائد في مختلف الجماعات . **فمحو التخصص نهائياً ينهي معه كل تبادل اجتماعي ، ولو إنعدمت فوارق المواهب الطبيعية فرضا لانعدم اساس التخصص ، واذا انعدمت الخبرة المكملة للموهبة الطبيعية والدافعة لها إلى المهارة فلن يكون للتخصص معنى بعد ذلك .**

ويعتبر افلاطون الدولة بمثابة شخص او وحدة حية مكونة (كالفرد) من اجزاء منسجمة تترابط ببعضها البعض وتهدف إلى غرض واحد هو تحقيق الخير . تحليل الدولة بهذا الشكل أدى الى القول بوجود ثلاث وظائف ضرورية لابد من تأديتها وهي :

١. اشباع الحاجات الطبيعية .
٢. حماية الدولة من الخطر الخارجي .
٣. حكم الدولة . ولان وظيفة حكم وإدارة المجتمع وتوجيهه هي الأساس والمنطلق لكل الأعمال الأخرى فيه والمحدد الطبيعتها وأهدافها ، توجب أن يكون ما يقدم في نطاقها هو أفضل

الأفضل . فإذا كانت الفضيلة هي المعرفة والمعرفة هي الفضيلة ، كان أفضل من يتولى مهمة إدارة الشأن السياسي في الدولة أكثر أفرادها معرفة لأنهم أعرفهم بأفضل سبل الإدارة السياسية وأعلمهم بمثال الخير الأسمى ونموذج الفضيلة الأرفع وأقدرهم على تحقيقه وتجسيده وهؤلاء هم الفلاسفة .

وقد ارتبط هذا التقسيم الثلاثي لوظائف الدولة بالتقسيم الطبقي الذي اقترحه لمجتمع دولته المثالية . وهو تقسيم ثلاثي (ايضا) أركانه الطبقات الآتية :

١- طبقة العال المنتجين وتقوم بمهمة اشباع حاجات الافراد جميعة وتضم جميع من يقومون بالنشاط الاقتصادي من زراع وعال وصناع .

٢- طبقة الجنود والمحاربين وتضطلع بمهمة الدفاع وحماية الدولة ضد الاعتداءات الخارجية

٣- طبقة الحكام وتقوم بمهمة وضع القواعد المنظمة للجماعة . وادارة شؤونها او قيادة زمامها هذا يعني أن افلاطون ، بتقسيمه الطبقي المذكور ، قد افترض أن المجتمع مزيج من ثلاث فئات رئيسيه :

١- أولئك الذين اهلنهم الطبيعية للعمل لا للحكم .

٢- أولئك الذين يصلحون للحكم بشرط أن يكونوا تحت رقابة غيرهم وتوجيههم

٣- اولئك الذين يصلحون لأسمى اعباء الحكم كالفصل النهائي في رسم الوسائل وتحديد الأهداف .

وقد اطلق أفلاطون على طبقتي الحكام والجنود لقب (حراس دولة المدينة) ، ويتولى هؤلاء الحراس القيام بمهمة الحكم في الدولة وادارة شؤونها والدفاع عن سلامتها . أي أن اصطلاح (الحراس) « يشمل من نطلق عليهم اليوم : الوزراء ومرؤوسيهم واعوانهم من موظفي الدولة ، كما يشمل رجال الجيش ورجال القضاء .

ولكي يسوغ افلاطون على الأفراد قبول هذا التقسيم الثلاثي نراه **يلجأ إلى الادعاء بان لذلك التقسيم أصلا دينياً** ، وذلك بأن نقول للافراد ان اصل الجنس البشري انما نشأ في باطن الأرض التي هي بمثابة الأم الكبرى) . ولقد كان مما يسر الالهة ، اذ ذاك ، ان يمزجوا ببعض الأفراد ذهبا وبالبعض الاخر فضة وبالاخرين نحاساً وحديداً. فطبقة الحكام كانت من الذهب ، وطبقة المحاربين هي من الفضة ، والطبقة الثالثة المنتجة) هي من الحديد والنحاس ولان **الفضيلة عند أفلاطون هي المعرفة** ، ولان هناك حقائق مطلقة بدركها البعض دون البعض الآخر بفعل مواهبهم

وبصيرتهم النافذة ، **فمن الطبيعي أن لايتساوى الأفراد** . فالافراد يختلفون من حيث المواهب والقدرات والعقول والاحاسيس ، **لهذا فان الديمقراطية وهم وخداع وزيف لانها تقوم على أساس المساواة بين الأفراد** ، وهذه المساواة لاوجود لها في الواقع . أن تطبيق الديمقراطية ، التي تفترض مشاركة جميع المواطنين في ادارة شؤون الدولة التي جوهرها المساواة أمر مستحيل ، لان من يقوم بهذه المهمة لابد وان يتمتع بصفتي المعرفة والعلم بحيث يصبح قادراً على حكم الآخرين . **ذلك لان الفضيلة . هي المعرفة ، وهذه يمكن التوصل اليها باعتبارها حقائق مطلقة . ولكن قلة محدودة هي التي تستطيع التحلي بالفضيلة والمعرفة ، وهذه القلة هي وحدها التي يجب أن تحكم الجماعة .**

لقد انصب الجهد الأساس لأفلاطون في كتابه " الجمهورية على البحث في الطبيعة العامة لدولة المدينة الفاضلة المثالية من حيث هي أفضل أنواع الدول ، **متجنباً البحث في إمكانية أو عدم إمكانية وجودها** فذلك أمر يبدو أنه لم يفكر فيه آنذاك لأنها أفضل دول – المدن وهذا وحده كاف لجعلها في نظره حقيقة واقعة لا مجال لمناقشتها .

وإذ تنشأ الدولة عند أفلاطون عن حاجة المجتمع الإنساني وبإرادته ، فإنها تتخذ لديه صورة كيان حي واحد يتألف من أجزاء (أعضاء) متعددة ومتنوعة ، يقوم كل جزء او عضو منها بوظيفة محددة يحتاجها الكيان لضمان حياته واستمراريته وتحتاجها الأجزاء الأعضاء الأخرى لضمان وجودها واستمرارها في أداء وظائفها ، وتقوم هي بنفس الدور بالنسبة له فتتكامل وجودية ووظائفية في إطار علاقة تفاعلية كلية تضمن لهذا الكيان الدولة حياته وسعادته (النظرية العضوية) . فإذا كان العقل الإنساني هو الأصل في نشوء الدولة ، كما افترض أفلاطون ، فإن أفضل الدول هي التي تحكمها أفضل العقول ، ولأن الفلاسفة هم أصحاب هذه العقول فهم إذا الأجدر بحكم الدولة – المدينة والأحق بذلك . ولكن وجود دولة المدينة واستمرار حياتها يحتاج أيضا إلى من يقومون بأداء وظائفها الأخرى تبعا لمؤهلاتهم الطبيعية كما مر معنا آنفاً .